

**العوامل المؤثرة على دور المراجع
الداخلي تجاه إدارة المخاطر في
المصارف اليمنية**

**The Charismatic Factors on Role of Internal Auditor in
Risk Management in Yemeni Banks**

د. أحمد عبد الله العمودي

أستاذ مساعد في قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية - جامعة حضرموت

د. سالم عبد الله بن كليب

أستاذ مساعد في قسم المحاسبة كلية العلوم الإدارية و المالية - جامعة الريان



جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية

Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

العوامل المؤثرة على دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر في المصارف اليمينية

المخلص :

- هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الاهتمام بإدارة المخاطر في المصارف اليمينية، ودور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، ودراسة العوامل المؤثرة على قيام المراجع بدوره تجاه إدارة المخاطر وفقاً لما تمليه المعايير المهنية. ولتحقيق هذه الأهداف قسمت الدراسة إلى شقين مثل الشق الأول جانب التأصيل النظري لمشكلة البحث، من خلال الدراسة التحليلية لأهم الآراء حول الموضوع، واشتمل على مدخل عن المراجعة الداخلية وتطور أدوارها فيما يتعلق بتقييم إدارة المخاطر. أما الشق الثاني فيمثل الدراسة الميدانية من خلال توزيع استبيان على مراجعي الحسابات الداخليين في المصارف اليمينية، وبلغت الاستبيانات الموزعة (٦٢) استبيان استرد منها (٥٣) صالحة للتحليل، وبعد تحليل ردود المراجعين توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- (١) يتأثر دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر بالعوامل التنظيمية للمراجع الداخلي في المصرف.
 - (٢) يتأثر دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر بالعوامل الشخصية للمراجع الداخلي.
 - (٣) إن العوامل التنظيمية أكثر تأثيراً على دور المراجع الداخلي من العوامل الشخصية.
 - (٤) إن المراجع الداخلي في المصارف اليمينية يرى أنه يقوم بدوره تجاه إدارة المخاطر بنسبة ٧٧٪ بالشكل الذي تقتضيه متطلبات المهنة. ولكنه في نفس الوقت يقوم بمهام تخل بهذا الدور إلى جانب الضعف في القيام بمهام هامة يتوجب القيام بها.

Abstract

The study aimed to knowledge of advertence extent by risk management in banks, Role of internal auditor in risk management in banks, Studying the charismatic factors on internal auditor executing of his role in risk management according to the standards and profession requisites.

The study consists of an introduction and two chapters. The first chapter deals with the theoretic side of subject , The second chapter deals with the field side of the study. A questionnaire was designed and distributed to a sample of (62) internal auditors in Yemeni banks, The researcher managed to get back (53) form of the questionnaire.

After analyzing the data, the study showed the following results:-

- 1- The organizational factors are effecting on internal auditor role in risk management in bank.
- 2- The personal factors of internal auditor are effecting on internal auditor role in risk management in bank.
- 3- The organizational factors are effecting on internal auditor role in risk management more than the personal factors.
- 4- The internal auditor conceive that he execute of his role in risk management according to the standards and profession requisites at rate 77%. But he execute another tasks infract by this role and there are weakness in executing important tasks.

تمهيد

أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ، ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على تلك المخاطر والآثار السلبية لها ، وإدارتها بطريقة سليمة من أجل مواكبة التطور والمنافسة الشديدة ، وجاء تطور مفاهيم المراجعة الداخلية في المؤسسات المصرفية ليعكس هذه التطورات والاحتياجات الخاصة؛ إذ أصبح المراجع الداخلي مصدرًا استشاريًا وتوجيهيًا يساعد إدارة المصرف في تحملها مسؤوليات إدارة المخاطر ، وتقليل المخاطر إلى حدود مقبولة.

ويمكن القول أن معرفة المخاطر وتقييمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لأهدافها ، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى إلا أن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات وال فشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف.

وقد ظهرت الحاجة الملحة لبناء أدوات وعمليات خاصة تهدف إلى إدارة مخاطر المصرف ، وبدأت المصارف بوضع برامج خاصة لإدارة المخاطر التي يمكنها أن تقدم الأمن والسلامة للمصرف. وفي دراستنا هذه سنتناول دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، والعوامل التي تؤثر على هذا الدور وذلك من وجهة نظر المراجعين الداخليين في المصارف اليمنية.

مشكلة الدراسة

إن تعاضم دور المراجع الداخلي في الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المصرفية ، والتقييم الذاتي لها ، وإجراءات الرقابة عليها ، يتطلب معرفة هذا الدور تجاه المخاطر التي تتعرض لها المصارف في اليمن ، والعوامل المؤثرة فيه ، ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ١- ما دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر وفقا للمتطلبات المهنية؟
- ٢- هل يقوم المراجع الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف اليمنية؟
- ٣- ما هي العوامل المؤثرة في قيام المراجع الداخلي بدوره نحو إدارة المخاطر في المصارف؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية المصارف للاقتصاد ودورها في التنمية، فبانها المصارف تنهار اقتصاديات الدول، وبقوة المصارف يقوى الاقتصاد وتنتعش التنمية، ولما للمخاطر من تأثير على المصارف وتنوع المخاطر التي تتعرض لها، برزت أهمية دراسة دور المراجع الداخلي في إدارة هذه المخاطر والتغلب عليها، ومن المأمول أن تحقق هذه الدراسة الآتي:

- 1- مساعدة المصارف في التعرف على أهم أدوات إدارة المخاطر التي تعترض نشاطها وسبل السيطرة عليها.
- 2- مساعدة المصارف في معرفة أهمية دور المراجع الداخلي تجاه إدارة هذه المخاطر، وأهميته تجاه مساعدة الإدارة العليا للمصرف والإدارات المختلفة في تفادي المخاطر وتعظيم الأرباح.

أهداف الدراسة

- هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:
- 1- التعرف على مستوى الاهتمام بإدارة المخاطر في المصارف اليمنية.
 - 2- دراسة دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف.
 - 3- دراسة العوامل المؤثرة على قيام المراجع بدوره تجاه إدارة المخاطر وفقا لما تملية المعايير المهنية.

فرضيات الدراسة

- من خلال استعراضنا لأهداف ومشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:
- 1- تؤثر العوامل التنظيمية للمراجع الداخلي على دوره تجاه إدارة المخاطر في المصارف.
 - 2- تؤثر العوامل الشخصية للمراجع الداخلي على دوره تجاه إدارة المخاطر في المصارف.
 - 3- لا يقوم المراجع الداخلي في المصارف اليمنية بدوره تجاه إدارة المخاطر وفقا لما تقتضيه متطلبات مهنة المراجعة الداخلية.

منهجية الدراسة

قسمت الدراسة إلى شقين: -

- يمثل الشق الأول جانب التأصيل النظري لمشكلة البحث، من خلال الدراسة التحليلية لأهم الآراء حول الموضوع، واشتمل على مدخل عن المراجعة الداخلية وتطور أدوارها، وإدارة المخاطر.
- أما الشق الثاني، فيمثل الدراسة الميدانية، وسيستخدم المنهج الوصفي في تحليل آراء عينة من المراجعين الداخليين في المصارف اليمنية حول متغيرات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

استهدفت الدراسة دور المراجع الداخلي في المصارف في تقييم إدارة المخاطر، ومن المنطقي أن يكون مجتمع الدراسة هم المراجعين الداخليين في هذه المصارف؛ لذا يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين في المصارف اليمنية، وعددهم ١٤ مصرفاً يمينياً لها حوالي ٢٣٦ فرعاً في مختلف المحافظات (١). اختيرت عينة من مجتمع الدراسة تتكون من ٦٢ فرعاً.

أداة الدراسة

اعتمد الباحث على مصدرين لجمع البيانات هما:

المصادر الثانوية لجمع المادة العلمية للجانب النظري من الدراسة اعتمد على الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة في الكتب والدوريات والأبحاث والنشرات والمواقع الالكترونية العربية والأجنبية، ومعايير المراجعة الداخلية بالإضافة إلى الوثائق الحكومية والقوانين والأنظمة ذات الصلة.

المصادر الأولية لجمع بيانات الدراسة الميدانية تم تصميم استبانة مكونة من جزأين، اشتمل الجزء الأول على البيانات الشخصية لأفراد العينة من المؤهل العلمي، والخبرة العملية، والمركز الوظيفي، والشهادة المهنية التي يحملها المراجع.

بينما اشتمل الجزء الثاني على ٤٣ فقرة مقسمة إلى ثلاثة مجالات لقياس فرضيات الدراسة، تم تصميمها بناء على متطلبات معايير المراجعة الداخلية وكذا الدراسات

(١) البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي ٢٠١١ م http://www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Ann1_rep2011_ar.pdf

السابقة، وأعطيت لكل سؤال خمسة بدائل من الإجابات وفقاً لمدرج ليكرت من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة، وأعطى لكل سؤال وزن يتدرج من واحد حتى خمسة. بلغت عدد الاستبيانات الموزعة ٦٢ استبيان، بينما بلغت الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل ٥٣ استبيان، ولتحليل البيانات التي جمعت، واختبار فرضيات الدراسة، تمت الاستفادة من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences، واستخدم عدد من الأساليب الإحصائية من أجل توظيف البيانات المجمعة لخدمة أغراض الدراسة.

الدراسات السابقة

توجد بعض الدراسات العربية والأجنبية النادرة التي تناولت بعض جوانب هذه الدراسة، لكن لا توجد دراسة حسب علم الباحث تناولت الموضوع في الجمهورية اليمنية، أو تناولته كما عرضه الباحث، وفيما يلي ملخص لهذه الدراسات:

(١) دراسة رضوان (٢٠١٢)^(٢): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من أربعة محاور، وزعت على المراجعين الداخليين في المصارف التجارية في قطاع غزة البالغ عددها (33). وكان من أهم نتائج الدراسة: وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير السمات من قبل أجهزة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية. ووجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء من قبل أجهزة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية. ووجود دلالة إيجابية بين دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.

(٢) دراسة المدهون (٢٠١١)^(٣): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، حيث أعدت استبيان وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (50) مراجعاً داخلياً، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: وجود وعي لدى المراجع الداخلي

^(٢) رضوان، إهاب ديب، "أثر المراجعة الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير المراجعة الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠١٢.

^(٣) المدهون، إبراهيم رباح، "دور المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، (دراسة تطبيقية)"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠١١.

بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر، كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف، توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه ليس من مهام المراجعة الداخلية تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر، ولابد من وجود تنسيق بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة في المصرف.

٣) دراسة جمعة والبرغوثي (٢٠٠٧)^(٤) : هدفت الدراسة لقياس مدى قيام المراجع الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، من خلال توزيع استبيان على ١٢٨ مراجع داخلي تضمنت ٣٠ عبارة، قسمت إلى خمس مجموعات، بالاعتماد على ما صدر عن لجنة رعاية التنظيمات الإدارية COSO . وتوصلت الدراسة إلى: قيام المراجع بالتعرف على أنشطة الرقابة بمستوى (٩٦٪)، وقيامه بالتعرف على بيئة الرقابة بمستوى (٩٢٪)، ثم تحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها بمستوى (٩١٪)، وإجراء الاتصالات وتجميع المعلومات بمستوى (٨٩٪) وأخيراً الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر بمستوى (٨٨٪).

٤) دراسة معهد المراجعة الداخلية البريطاني (٢٠٠٤)^(٥) : هدفت الدراسة إلى بيان الطرق المستخدمة من قبل المراجعين الداخليين للحفاظ على الموضوعية والاستقلالية التي تتطلبها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية الخاصة بالممارسات المهنية عند تقديم الخدمات التوكيدية والاستشارية من قبل المراجعين الداخليين. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن إدارة المخاطر هي العنصر الأساسي في الحوكمة، وأن الإدارة هي المسؤولة عن وضع وتشغيل إدارة المخاطر، وأن الدور الأساسي للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر هو تقديم التوكيد إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فعالية إدارة المخاطر.

٥) دراسة William (٢٠٠٣)^(٦) : طرقت هذه الدراسة إلى دور وظيفة المراجعة الداخلي في إضافة قيمة للمشروع من خلال تأكيدها على عملية التقييم الذاتي للمخاطر،

^(٤) جمعة، أحمد حلي. والبرغوثي، سمير، "دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية دراسة ميدانية" بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، المحور الثامن \، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ٢٠٠٧/٤/١٨ م.

^(٥) The Institute of Internal Auditors UK and Ireland. " The Role of Internal Auditors in Risk Management" . 2004

^(٦) William R. Kinney, Jr. (2003) , Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes , The Institute of Internal Auditors Research Foundation copyright by IIA , 247.

وأكدت الدراسة على أن توفير فريق من الأشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر وزيادة الوعي بتأثير الموظفين في تحقيق الأهداف المرسومة للمشروع، وعند التخطيط للرقابة على المخاطر يجب أن يتم تقييم مستوى كل خطر وتحديد الرقابة المناسبة لتخفيف المخاطر وتحديد مستوى الخبرة المطلوبة لتنفيذ تلك الأنشطة.

٦) دراسة Simmons, 1997^(٧): هدفت الدراسة الى تحديد مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف المنظمة. وأوضحت أن التطورات المستمرة في بيئة النشاط، أدت إلى تغير دور المراجع الداخلي، كنتيجة لتوسيع النطاق التقليدي للمراجعة الداخلية، بإضافة مجالين جديدين هما:

- التقييم الشامل للمخاطرة سواء تمثلت في المخاطر الإستراتيجية المتعلقة بالوحدة الاقتصادية ككل والتي تؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها العامة. أو مخاطر العملية والتي تؤدي إلى عدم تحقيق الأنشطة الفرعية لأهدافها المحددة من قبل الإدارة. أو المخاطرة المالية التي تؤدي إلى التأثير السلبي على التوازن المالي بسبب الرقابة غير الفعالة أو غير المناسبة.

- توصيل النتائج الهامة للإدارة العليا والإدارات التنفيذية المسؤولة.

مدخل عن المراجعة الداخلية وتطور أدوارها في تقييم إدارة المخاطر

أولاً: المراجعة الداخلية وأهدافها ومهامها

لقد تعددت التعريفات التي تناولت المراجعة الداخلية وتطورت بحسب التطور الذي لحق بهذه الوظيفة، وأبرزها ما صدر عن معهد المراجعين الداخليين (IIA)، ففي عام ١٩٦٤ تم اعتماد دليل تعريف المراجعة الداخلية: على أنه مراجعة (review) للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف المراجعة الداخلية من منشأة إلى أخرى طبقاً لحجم ونوع نشاط المنشأة.

وفي عام ١٩٩٦م تم صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية من قبل معهد المراجعين الداخليين على أنه نشاط نوعي، استشاري وموضوعي مستقل داخل المؤسسة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز أهداف المؤسسة من خلال التحقق من اتباع السياسات

^{٧)} Simmons, M. R.: "COSO Based Auditing", Internal Auditor, Vol. 54, December 1997, pp. 68-73.

والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى (٨).

ومن ثم بدأ التوجه نحو دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي حيث عرف المراجعة الداخلية في عام ١٩٩٩ بأنه «نشاط توكيد واستشارات مستقل وموضوعي، مصمم لإضافة قيمة لأعمال الشركة وتحسينها، ويساعد على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وفعالية الرقابة وفعالية إدارة التحكم المؤسسي» (٩).

وهي مهنة متطورة ومتغيرة تسعى إلى تطوير بيئتها التشغيلية لتتلاءم مع التغيرات المستجدة في الهياكل التنظيمية وفي عمليات المنظمة وتكنولوجيا المعلومات" (١٠).

وفي عام ٢٠٠٨ صدر أيضاً تعريف للمراجعة الداخلية وأعيد إصداره بشكل نهائي عام ٢٠٠٩م والذي نص على: أن المراجعة الداخلية هي نشاط تأميني واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة عبر مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة إكسابها آلية منظمة ومنهج انضباطي Disciplined لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة. (١١)

ويتضح التطور الذي حصل للمراجعة الداخلي من خلال تعريفه خلال مدد زمنية متعاقبة، ونجد من هذا التعريف أن نشاط المراجعة الداخلية مهتم بتقييم إدارة المخاطر وتحسين فعاليتها.

وتؤكد بعض الدراسات (١٢) على موافقة المراجع الداخلي على ما يقترحه التعريف الحديث للمراجعة الداخلية، بأن يكون تقييم المخاطر هو المهمة الأساسية لوظيفة المراجعة الداخلية. وأشارت أيضاً إلى أن أقسام المراجعة الداخلية لديها الخبرات الكافية والقادرة على تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر التي تواجهها الشركة بصورة مرضية، وأن هم يبحثون دائماً عن أساليب وطرق أكثر فعالية في تقدير المخاطر.

(٨) خلف عبد الله الوردات، المراجعة الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ٣٢.

(٩) IIA , Avison for the future , Professional Practices framework for Internal Auditing , Altamonte Springs , IA , 1999a , www.theiia.org.

(١٠) Parkinson, M.: "Presenter at the Institute of Internal Auditors Educators Symposium", Sydney Australia, 20 October 1999.

(١١) Institute of Internal Auditors IIA, " Definition of Internal Auditing", Issued: October 1, 2008, REV: January 1, 2009 .p 1. <http://www.theiia.org> .

(١٢) Nagy, L., and Cenko, W. 2002. An assessment of the newly defined internal audit function, Managerial Auditing Journal. Bradford: Vol.17, Iss. 3; p.130.

وقد أشار Anderson إلى أن الدور التأميني للمراجعة الداخلي يشمل تقديم تأكيدات موضوعية بخصوص نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتوافق الشركة مع معايير الحوكمة والمتطلبات الإدارية الحديثة الأخرى، أما النشاط الاستشاري فيتضمن إجراء تدريب وتحفيز العاملين حول الرقابة الداخلية، ويتم توجيه الخدمات الاستشارية بشكل أساسي إلى الإدارة العليا للشركة، أما الخدمات التأمينية فتوجه إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.(١٣)

وأصبح المراجع الداخلي مطالباً بأن يكون لديه عدد من المهارات الفنية (١٤) لتساعده في فهم الخطط وأسس بناء البرامج وتؤهله للعمل على تقديم التوصيات اللازمة لخفض التكاليف مع المحافظة على نفس مستوى الجودة في الأداء.

أهداف المراجعة الداخلية في المصارف

لقد قام معهد المراجعين الأمريكي في معرض تحديده لأهداف المراجعة الداخلية بتأكيد ضرورة أن تشمل هذه الأهداف على تقييم كفاية نظام الرقابة الداخلية والتنظيم الإداري والضوابط العامة للأعمال وفعاليتها. ويقصد بالضوابط الرقابية العامة للأعمال ضبط الأخطار الأساسية التي تواجه المصرف والمرتبطة بعملياته مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر صرف العملات، ومخاطر الأرباح والعمليات، والدعاية السلبية (السمعة)...إلخ، وفيما يلي أهم أهداف المراجعة الداخلي في المصارف (١٥):

- ١ - مساعدة المصرف في تحقيق أهدافه.
- ٢ - مساعدة المسؤولين في المصرف في القيام بمسؤولياتهم بفاعلية وكفاءة .
- ٣ - تحقيق الرقابة الفعالة وتحسين إدارة المخاطر بتكلفة معقولة .
- ٤ - الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف.
- ٥ - تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات.
- ٦ - حماية أصول المصرف.
- ٧ - تقييم ومراقبة المخاطر.
- ٨ - المساعدة في الامتثال للقوانين وتقديم التقارير بشكل مستقل للجنة المراجعة.

¹³) Anderson, Urton, CH. 4 "Assurance and Consulting Services". 2003, P106.

¹⁴ - Ratliff, R.L. and Redding, K.F."Introduction to Auditing: Logic, Principles, and Techniques", The Institute of Internal Auditors, Florida, 2002. P 3.

¹⁵ - RSM Astute Consulting." Internal Audit and Risk Management".,2008, P 5

٩ - مراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف.

متطلبات تحقيق أهداف المراجعة الداخلية:

يتطلب تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه أمرين:

(١) على إدارة المراجعة الداخلية أداء الأعمال الآتية:

- أعمال المراجعة الداخلية .
- أعمال تقييم وتحسين وإدارة المخاطر .
- أعمال مراجعة الغش والاحتيال .
- أعمال رقابة نظام الجودة .
- فحص دراسات جدوى المشاريع الجديدة والدخول في الاندماجات وشراء الشركات .
- الاستشارات والعمليات الخاصة للإدارة العليا .

(٢) أن يكون لإدارة المراجعة الداخلية الوضع التنظيمي الآتي

- الاستقلال التام عن الوحدات التي تراجعها .
- اعتماد السياسات الخاصة بالمراجعة الداخلية عن طريق لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة .
- اعتماد لجنة المراجعة ميثاق المراجعة الداخلية الذي يحدد هدف ونطاق ومهام ومسؤوليات وصلاحيات المراجعة الداخلية .
- عدم تقييد نطاق المراجعة الداخلية .
- يجب ألا يكون للمراجعين الداخليين أي سلطة أو مسؤولية عن الأنشطة التي يقومون بمراجعتها. وعند مشاركة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر يؤخذ في الاعتبار عدم تأثر الاستقلالية الموضوعية. ومدى الفائدة و التطوير لنظام إدارة المخاطر .

مهام ونطاق المراجعة الداخلية

لقد تطورت مهام المراجعة الداخلية واتسع نطاقها ليشمل الآتي .

- ١ - تقييم أنشطة المنشأة وأنظمة الرقابة الداخلية وتحليل المخاطر بشكل موضوعي ومستقل.
- ٢ - مراجعة مدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية والتشغيلية.

- ٣ - التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط والنظم واللوائح.
 - ٤ - مراجعة وسائل الحفاظ على الأصول والتحقق من وجود تلك الأصول.
 - ٥ - تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
 - ٦ - مراجعة البرامج والعمليات للتأكد من أن النتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعية ومن أن العمليات والبرامج تنفذ كما خطط لها .
 - ٧ - تقديم الاستشارات للجهات المختلفة داخل المنشأة بما يحسن من إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية .
- ولإنجاز المراجع الداخلي لهذه المهام المشار إليها أعلاه فقد تحتم عليه القيام بالآتي:**

- ١ - المراجعة الأولية لأهداف النظم والإجراءات السائدة في الوحدة الاقتصادية، وتقديم التوصيات اللازمة لمساعدة الإدارة عند وضع الخطة الإستراتيجية.
- ٢ - تقييم نظم الرقابة وقياس فاعليتها ومدى الالتزام بإجراءاتها بما يوفر الضمان الكافي لتحقيق جودة الأداء.
- ٣ - تقييم المخاطر بأبعادها الثلاث، سواء كانت مخاطر إستراتيجية أو مخاطر عمليات أو مخاطر مالية.
- ٤ - متابعة الأداء من خلال مراجعة المؤشرات الهامة، والاتصال الدائم بالإدارة لتحديد مسببات عدم الكفاءة الوظيفية، وتقديم التوصيات المتعلقة بخفض التكلفة.
- ٥ - تدعيم قدرة مختلف الإدارات على تقييم أدائها في ضوء أفضل التطبيقات المتاحة ليس فقط على مستوى الدولة التي تنتمي إليها الوحدة الاقتصادية، بل على المستوى العالمي بالاعتماد على الشبكة الدولية لمعلومات المراجعة.
- ٦ - توصيل النتائج الهامة المترتبة على مزاولتها لدورها الجديد للإدارة العليا والإدارات التنفيذية المسؤولة.
- ٧ - المساهمة في توفير القيادات المهنية اللازمة لتسيير نشاط الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل.

هذا الاتساع في دور المراجعة الداخلية دفع Bou-Raad (١٦) إلى القول بأن المراجعة الداخلية هي الآن وظيفة متميزة ومستقلة لها أسسها وأدواتها الخاصة، أكثر من

^{١٦} - Bou-Raad, G.: "Internal auditors and value-added approach: the new business regime", Managerial Auditing Journal, Vol. 15, No. 4, 2000, pp.182-186.

كونها فرعاً من فروع مهنة المحاسبة. وأن المعرفة المتعمقة بالمحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية ليست بالأمر المحوري، وإنما هي أحد المتطلبات الواجب توافرها في المراجع الداخلي، إضافة لمتطلبات أخرى تمكنه من المساهمة في إدارة المخاطر، وإدارة الأداء والمشاركة في تقديم " خدمات الضمان".

ثانياً: مفهوم إدارة المخاطر ومهامها

إن مفهوم إدارة المخاطر يتسع في نطاقه ليشمل الرقابة الداخلية التقليدية على المعاملات والأصول والعمليات. وتوجد تطورات بشأن موضوع الرقابة الداخلية فلم يعد لها وجود مستقل كما كانت في الماضي القريب بل أصبحت جزء من إطار إدارة المخاطر، كما أن إدارة المخاطر تعد جزء من التحكم المؤسسي، وقد مهد الطريق إلى ذلك مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي IAASB بعد سحب معيار المراجعة الدولي رقم ٤٠٠ الموسوم: تقدير المخاطر والرقابة الداخلية، و أصدر المعيار الجديد رقم ٣١٥، الموسوم: فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر البيانات الخاصة بالمادية ومن ضمن هذا المعيار تناولت الفقرات موضوع الرقابة الداخلية (١٧).

ويعتبر مجلس الإدارة المسئول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر وتحميل هذا الدور على المدراء الآخرين لتسيير المخاطر كل حسب نشاطه(١٨)، ويمكن أن تكون وظيفة مستقلة في المؤسسة متمثلة في قسم إدارة المخاطر والتي يترأسها مدير المخاطر بالإضافة إلى مساعدين في ذلك يملكون مؤهلات ومهارات خاصة - هذا بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم -، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد توكل إلى أحد المدراء ضمن توصيف وظيفي مهمته إدارة مخاطر المؤسسة، (١٩) ويرجع اعتماد أي تقسيم من هذه التقسيمات حسب سياسة وإستراتيجية المؤسسة في ذلك.

وقد عرفت من طرف معهد إدارة المخاطر (IRM) على أنها الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة. فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط (٢٠).

¹⁷) International Federation of Accountants (IFAC). handbook of international standards on auditing and quality control, 2009 edition. P 39.

¹⁸ - The Institute Of Internal Auditors, « IIA Position Paper: The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management », USA: January 2009, P: 02.

¹⁹) خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، ١٩٩٩، ص ١٥.

²⁰ -The Institute Of Risk Management, «A Risk Management Standards», London:.

أما لجنة بازل فقد أشارت إلى معنيين لإدارة المخاطر: المعنى الواسع وهو أنها تلك العملية التي تصون وتقي الأصول ودخول الأفراد والمشروعات. والمعنى الضيق وهو أنها الوظيفة الإدارية للأعمال باستخدام مدخل علمي للتعامل مع المخاطر، أي أنها تستند إلى تتبع خطوات متسلسلة محددة وواضحة. وأشارت إلى أن سلطات الرقابة المصرفية تقوم بفحص ممارسات وأساليب المصرف في إدارة المخاطر.

كما يوجد سبعة مكونات لإدارة مخاطر المشروع توفر إطار مفاهيمي لمعرفة التهديدات التي تواجه المنظمة تشمل: (٢١) البيئة الداخلية، وتحديد الأحداث المتوقعة، وتقدير المخاطر، والاستجابة للمخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، ورقابة الأداء .

مهام إدارة المخاطر

ويمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي: ^(٢٢)

- ١) وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر، والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.
- ٢) التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
- ٣) بناء وعي ثقافي داخل المنشأة، يشمل التعليم الملائم والتنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.
- ٤) إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- ٥) اكتشاف المخاطر الخاصة بمختلف الأنشطة الاقتصادية.
- ٦) تحليل الأخطار المكتشفة، ومعرفة طبيعتها ومسبباتها وعلاقة كل خطر بالأخطار الأخرى.
- ٧) قياس درجة احتمال حدوث الخطر وتقدير حجم الخسارة.
- ٨) اختيار الوسيلة المناسبة لإدارة كل خطر موجود بحسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

^{٢١)} William R. Kinney, Jr, Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes , The Institute of Internal Auditors Research Foundation copyright by IIA , 2003, 247.

^{٢٢)} - The Institute Of Risk Management, Op, Cit, P:13.

ثالثاً: تقييم المراجع الداخلي لإدارة المخاطر

تم تعريف مراجعة إدارة المخاطر بأنها عبارة عن مراجعة تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، وما إذا كانت التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة وما إذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم. (٢٣)

في ضوء فرض وجود علاقة طردية بين نوعية المخاطر والقيمة المتحققة فإن السعي للتغلب على المخاطر الإستراتيجية يولد قيمة أعلى للمساهمين والعملاء والأطراف الأخرى المرتبطة بنشاط الوحدة الاقتصادية أو المتأثرة به. عن تلك المتحققة من وراء السعي للتغلب على مخاطر العملية، والتي تزيد بدورها عما يتولد من جهد للتغلب على المخاطر المالية. ولا يعني ذلك إهمال المخاطر المالية أو عدم التركيز على مخاطر العملية، وإنما يجب أن يتم تصميم الخطة في ضوء تأثير كل منهم في القيمة الممكن تحقيقها.

ويجب تقييم المخاطر بأنواعها الثلاث من خلال استطلاع آراء المستويات الإدارية المختلفة في مدى أهمية القضايا المحددة مبدئياً، التي ستمثل محور عملية المراجعة. كما يجب مراجعة إستراتيجيات الشركة والخطط التفصيلية للتأكد من شمول اختبارات المراجعة على كافة الجوانب التي تضمن فاعلية النتائج. يلي ذلك حصر المخاطر وتصنيفها تبعاً لأهميتها، وتصميم إجراءات المراجعة المناسبة لكل نوع من المخاطر. ومن ثم فإن الخطة وما تتضمنه من إجراءات للتنفيذ ستمثل ناتج عمل مشترك بين الإدارة وفريق المراجعة بما يضمن حفزهم لتدعيم عملية التنفيذ.

وفي دراسة صادرة عن معهد المراجعة الداخلية عن دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر (ERM) تم تصنيف هذا الدور إلى ثلاث مجموعات: - (٢٤)

^{٢٣} - طارق عبد العال حماد، " إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك " الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧م، ص ١٢٠.
^{٢٤} The Institute of Internal Auditors Research Foundation (IIARF), Internal Auditing's Role in Risk Management, Maitland Avenue, Altamonte Springs, Florida, 2011.

المجموعة الأولى: الأدوار الرئيسية للمراجعة الداخلية فيما يتعلق بـ **ERM** :

- ١) مراجعة (Reviewing) إدارة المخاطر الرئيسية، أو عالية الدرجة.
- ٢) تقييم رفع التقارير عن المخاطر الرئيسية، أو العالية الدرجة.
- ٣) تقييم عمليات إدارة المخاطر.
- ٤) تقديم تأكيد بأن الأخطار تقيم بشكل صحيح.
- ٥) تقديم تأكيد على عمليات إدارة المخاطر.

المجموعة الثانية: الأدوار المشروعة للمراجعة الداخلية

- ١) رعاية الإطار العام لإدارة مخاطر المنشأة، وتطويره.
- ٢) دعم تكوين دائرة خاصة لإدارة المخاطر.
- ٣) تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر لتتوافق مع اللوائح.
- ٤) دعم التقرير عن المخاطر.
- ٥) تنسيق نشاطات إدارة المخاطر.
- ٦) تدريب الإدارة على الاستجابة للمخاطر.
- ٧) تسهيل التعرف على المخاطر وتقييمها .

المجموعة الثالثة: الأدوار التي لا يجب أن يقوم بها المراجع الداخلي:

- ١) وضع أو تحديد المستوى المقبول للمخاطر.
- ٢) فرض عمليات إدارة المخاطر.
- ٣) تأكيدات للإدارة عن المخاطر.
- ٤) أخذ القرارات أو تحديد الاستجابة للمخاطر .
- ٥) تطبيق استجابة المخاطر نيابة عن الإدارة .
- ٦) المسؤولية عن إدارة المخاطر .

معايير المراجعة الداخلية :

تتفيذاً لهذا الأمر أصدر معهد المراجعين الداخليين "IIA" معايير حديثة لمواكبة

المستجدات(٢٥) وجاء في هذه المعايير: -

^{٢٥} - خليل، عطا الله وارد، "الدور المتوقع للمراجع الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية"، المؤتمر العربي الأول حول المراجعة الداخلي في إطار الحوكمة المؤسسية، القاهرة - مصر، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٢٤٤ - ٢٥١.

معيار رقم ٢١٠٠ طبيعة عمل المراجعة الداخلية، يجب على نشاط المراجعة الداخلية أن يقوم بتقييم وبالمساهمة في تحسين إدارة المخاطر والرقابة وحوكمة الشركات. وجاء في المعيار ٢١٢٠ الآتي: - (٢٦)

- على نشاط المراجعة الداخلية تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.
 - على المراجع الداخلي تقييم التعرض للمخاطر بتقييم:
 - موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.
 - فعالية وكفاءة العمليات.
 - حماية الأصول.
 - الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.
 - على المراجع الداخلي تقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش، وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر.
 - ثناء أداء المهمة الاستشارية، على المراجعين الداخليين الإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع أهداف المهمة، كما يجب الانتباه إلى المخاطر الكبيرة.
 - على المراجعين الداخليين إدراج المعارف التي اكتسبها حول إدارة المخاطر خلال قيامهم بالعمليات الاستشارية في تقييم إجراءات إدارة المخاطر.
 - عند قيام المراجعين الداخليين بمساعدة الإدارة في إدارتها للمخاطر أو تحسين إجراءاتها، عليهم رفض أي مسؤولية أمام الإدارة فيما يخص إدارة المخاطر.
- معيار رقم ٢٦٠٠ قبول الإدارة للمخاطر، بما أن تقييم وتحسين إدارة المخاطر أصبحت ضمن نشاط عمل المراجعة الداخلي بموجب المعيار ٢١٢٠ ينبغي على مدير قسم المراجعة في الشركة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر وإذا أحس أنه أعلى من المستوى الذي يمكن للشركة أن تتحمله عليه أن يناقش الموضوع مع الإدارة العليا وإذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الإدارة للتوصل إلى الحل المناسب.
- مراحل مراجعة إدارة المخاطر:

يخضع برنامج إدارة المخاطر لمراجعة متواصلة من قبل المراجع الداخلي، والتي تتم عبر مراحل معينة تشمل بوجه عام الخطوات التالية (٢٧) :

²⁶⁾ The Institute Of Internal Auditors, «International Standards For Professional Practice Of Internal Auditing», internal auditor, USA, 2008, P:09.

- (١) مراجعة أهداف وسياسات إدارة المخاطر وتقييمها لتقرير مدى مناسبتها للمنشأة من حيث الموارد والقدرة على تحمل الخسائر ومدى التطبيق، وإذا كانت الأهداف غير مكتوبة أو غير واضحة ينبغي تقديم توصية بأن تصوغ المؤسسة فلسفتها فيما يتصل بإدارة المخاطر.
- (٢) التعرف على مدى تعرض المنشأة للمخاطر، وتقييم تقنيات المنشأة للتعرف على مدى التعرض للخسارة، وذلك من خلال مراجعة لإجراءات التعرف التي طبقت في الماضي، وفي حالة إغفال وتجاهل تعرض المنشأة لمخاطر رئيسية ينبغي على المراجع الداخلي أن يتوصل إلى المقاييس البديلة الممكن استخدامها، والتوصية بالتدابير التصحيحية.
- (٣) تقييم قرارات تعامل المؤسسة مع المخاطر كاستخدام، تفادي، تقليل المخاطر، وتقييم هذه القرارات حول كيفية التصدي لكل خطر تم التعرض له. ومدى تنفيذ هذه القرارات.
- (٤) التقرير والتوصية بإدخال تغييرات لتحسين البرنامج في صورة تقرير مكتوب، ويرسل التقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة.

التحديات التي تواجه المراجع الداخلي عند تقييم إدارة المخاطر :

تواجه المراجع الداخلي عند القيام بدوره في تقييم إدارة المخاطر التحديات الآتية:^(٢٨)

- ١ - الإدراك الخاطئ بأن ذلك الدور إضافيا وليس ضمن مجال المراجعة الداخلية.
- ٢ - قلة الدعم من قبل الإدارة العليا لدور المراجع الداخلي.
- ٣ - قلة معرفة المراجعين الداخليين لأساليب إدارة المخاطر وتقنياتها.
- ٤ - حاجة موظفي المراجعة الداخلية للتدريب.
- ٥ - الحاجة إلى عدد من موظفي المراجعة الداخلية الماهرين.
- ٦ - قلة التمويل أو الاعتماد المالي المخصص للمراجعة الداخلية.
- ٧ - الحاجة إلى أدوات التقنية.
- ٨ - قلة الدعم من لجنة المراجعة إن وجدت.

^{٢٧} - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك، مرجع سابق، ص ١٢٣.

^{٢٨} - The Institute of Internal Auditors Research Foundation (IIARF), Internal Auditing's Role in Risk Management, Maitland Avenue, Altamonte Springs, Florida, 2011.

- ٩ - قلة وضوح الأدلة والمعايير المهنية.
 - ١٠ - عدم الوعي بأهمية دور المراجعة الداخلية في تحقيق أهداف المنشأة .
 - ١١ - الاعتقاد بأن المراجع الداخلي شرطي أو جاسوس الإدارة العليا .
 - ١٢ - النظر إلى ملاحظاته كانتقادات شخصية .
 - ١٣ - عدم التعاون وإخفاء بعض المعلومات .
 - ١٤ - تكرار طلب تأجيل بداية المراجعة .
- عوامل نجاح دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر:**
- الدعم والتأييد التام من الإدارة العليا.
 - خبرة أو معرفة المراجع الداخلي بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.
 - الوعي بأهمية المراجعة الداخلية عند المسؤولين .
 - المهارات التحليلية لدى المراجع الداخلي.
 - معرفة المراجع بالمعالجات المالية، والرقابة، والمخاطر.
 - الاختيار الجيد للمراجعين الداخليين المؤهلين .
 - التدريب المناسب بشكل دوري .
 - معرفة طبيعة أعمال المنشأة بشكل جيد .
 - الاتصال بالإدارة العليا لتبليغ النتائج وتقديم الرأي حول إدارة المخاطر والرقابة بشكل دوري.

الدراسة التطبيقية :

أولاً: وصف مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين في المصارف اليمنية وعددهم ١٤ مصرفاً لها أكثر من ٢٣٦ فرعاً في مختلف المحافظات كما سبق الإشارة إلى ذلك في المنهجية، وقد اختيرت عينة تتكون من ٦٢ فرعاً، وبلغت عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل ٥٣ استبيان. بنسبة استرداد بلغت ٨٥ ٪. وكانت البيانات الشخصية للمستجيبين على النحو التالي: -

المؤهل العلمي والخبرة العملية:

لتتعرف على المستوى العلمي والخبر العملية للمراجعين تم السؤال عن المؤهل العلمي الذي يحملة المستجيب وسنوات الخبرة ضمن أربعة خيارات، وبعد تحليل الإجابات توزع المستجيبين على المؤهلات والخبرات المبينة في الجدول التالي: -

الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي والخبرة

النسبة	العدد	الخبرة	النسبة	العدد	
١٣,٢%	٧	أقل من خمس سنوات	٤٧,٢%	٢٥	بكالوريوس
٣٧,٧%	٢٠	من ٥ - ١٠ سنوات	٢٨,٣%	١٥	ماجستير
٢٦,٤%	١٤	من ١١ - ١٥ سنة	٩,٤%	٥	دكتوراه
٢٢,٦%	١٢	أكثر من ١٥ سنة	١٥,١%	٨	أخرى
١٠٠%	٥٣	المجموع	١٠٠%	٥٣	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المستجيبين هم من حملة البكالوريوس والذين يمثلون نسبة ٤٧,٢% ممن شملتهم الدراسة، بينما أقل نسبة هم حملة الدكتوراه ويمثلون ٩,٤%، ولكن وجود عدد من حاملي درجة الدكتوراه والماجستير يدل على أن البنوك تميل إلى توظيف المؤهلات العالية في مجال المراجعة الداخلية. وهذا يمكن الباحث من الاعتماد على إجاباتهم على استبيان الدراسة والوصول إلى نتائج بشكل أفضل.

كما نلاحظ من الجدول أن معظم المستجيبين تتراوح خبراتهم بين ٥ إلى ١٠ سنوات وبنسبة إجمالية حوالي ٣٧,٧%. حيث كان عددهم ٢٠ مراجعاً.

المركز الوظيفي والشهادة المهنية

تم توجيه أسئلة للمراجع الداخلي عن المركز الذي يشغله في إطار الفرع الذي يعمل فيه، إلى جانب سؤال آخر عن الشهادة المهنية التي يحملها إن وجدت، وقد توزع المستجيبين على خيارات الإجابة بحسب الجدول التالي:

الجدول رقم (٢) توزيع أفراد العينة بحسب المركز الوظيفي والشهادة المهنية

الوظيفة	العدد	النسبة	الشهادة المهنية	العدد	النسبة
مدقق داخلي	٤٤	٨٣%	محاسب قانوني يمني	٨	١٥,١%
رئيس قسم التدقيق	٩	١٧%	ACPA	٣	٥,٧%
مدير التدقيق الداخلي	-	-	CIA	-	-
أخرى	-	-	أخرى	٤٢	٧٩,٢%
المجموع	٥٣	١٠٠%	المجموع	٥٣	١٠٠%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) إن توزيع المستجيبين بالنسبة للمركز الوظيفي انحصر في وظيفة مدقق ورئيس قسم، وشكلت درجة مدقق داخلي نسبة ٨٣٪، وهذا يدل على أن وظيفة المدقق الداخلي في معظم المصارف أو الفروع عبارة عن وظيفة اعتيادية لا ترقى إلى مدير إدارة، وجاءت باقي النسبة وهي (١٧٪) وعددهم تسعة في رئيس قسم.

أما بالنسبة للشهادة المهنية فنلاحظ أن جميع أفراد عينة الدراسة لا يحملون شهادة CIA أي مدقق داخلي معتمد، وأن غالبية المستجيبين لا يحملون شهادات مهنية، حيث بلغت نسبتهم ٧٩,٢٪، بينما توزعت النسبة الباقية بين حملة شهادة محاسب قانوني يمني ومحاسب قانوني عربي، وهذا يدل على أن هناك حاجة لمعهد وطني لتأهيل المراجعين الداخليين ومنحهم شهادات في هذا المجال، ونلاحظ أيضا أن بعضهم لجأ إلى الحصول على شهادة مراجع خارجي يمني أو عربي وهم يشكلون ما مجموعه ٢٠,٨٪ من عدد المستجيبين.

ثانياً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

تم تقسيم الجزء الثاني من الاستبيان إلى ثلاثة مجالات، وكل مجال يختص بفرضية واحدة من فرضيات الدراسة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وفقاً لما يلي: -

اختبار درجة الثبات

استخدم هذا المقياس (Cronbach's Alpha)، لفحص واختبار درجة الثبات في إجابات عينة الدراسة عن أسئلة الاستبيان، من خلال قياس مدى الثبات الداخلي لردود المستجيبين تجاه بنود الاستبيان. وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المعامل هي ٦٠٪ فأكثر. (٢٩)

جدول رقم (٤) "اختبار درجة الثبات ألفا لإجابات عينة الدراسة"

النتيجة	معامل ألفا	عدد الأسئلة	المجال
مقبولة	٠.٦٨٦٧	١٠	مدى تأثير دور المراجع في إدارة المخاطر بالعوامل التنظيمية

(29) Uma Sekaran, Research Methods for Business, Second Edition, John Wiley and Sons, New York, 1992, p.287.

مقبولة	٠.٨٨٨٩	٨	مدى تأثير دور المراجع في إدارة المخاطر بالعوامل الشخصية
مقبولة	٠.٩٥٠٣	٢٥	مدى قيام المراجع الداخلي بدوره في إدارة المخاطر
مقبولة	٠.٩٢٤٥	٤٣	جميع الأسئلة

وقد تم استخدام المقياس لكل مجموعة أسئلة متعلقة بفرضية من الفرضيات على حدة ومن ثم لمجموع أسئلة الاستبيان ككل، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع نتائج المقياس تبين إن الإجابات تتمتع بالثبات على مستوى كل فرضية وعلى مستوى الاستبيان ككل.

ثم تم تحليل الإجابات مقسمة إلى الثلاثة المحاور المذكورة، أطلق عليها مجالات وكل مجال متعلق بفرضية واحدة من فرضيات الدراسة وكانت نتيجة التحليل

لإجابات عينة الدراسة على فقرات الجزء الثاني على النحو التالي: -

المجال الأول: يتضمن هذا المجال ١٠ فقرات وتمثل العوامل التنظيمية المتعلقة بالبيئة التي يمارس من خلالها المراجع عملة داخل المصرف، وذلك بهدف قياس الفرضية الأولى التي تنص على أنه: (تؤثر العوامل التنظيمية للمراجع الداخلي على دوره تجاه إدارة المخاطر في المصارف).

جدول رقم (٥) مدى تأثير قيام المراجع الداخلي بدوره في تقييم وإدارة مخاطر المصرف

بالعوامل التنظيمية

رقم الفقرة	الفرقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تعيين المراجع وتحديد أجره بمعرفة الإدارة العليا.	٤.٤٩	٠.٥٠٥
٢	دعم الإدارة لوظيفة المراجعة الداخلية.	٤.٦٦	٠.٤٧٨
٣	التعاون الجيد بين وظيفة المراجعة الداخلية وباقي الأطراف في المصرف.	٤.٤٧	٠.٥٤١
٤	ارتباط المراجع بمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة والتفاعل المباشر معهم.	٤.٣٠	٠.٥٠٣
٥	استقلالية المراجع الداخلي في أداء عمله وعدم تحيزه.	٤.٣٤	٠.٤٧٨
٦	مدى ونطاق عمل المراجع الداخلي.	٤.١٥	٠.٦٩٠
٧	الحق في الحصول على المعلومات والاتصال بأي موظف داخل المصرف	٤.٤٣	٠.٥٣٧

٠,٥٠٣	٤,٤٧	عدم القيام بمسؤوليات تنفيذية.	٨
٠,٥٣٩	٤,٤٥	الاعتماد المالي المخصص للمراجعة الداخلية.	٩
٠,٣٩٥	٤,٨١	وعي المسئولين بأهمية المراجعة الداخلية تجاه إدارة المخاطر.	١٠
٠,١٨٣	٤,٤٥٦	المتوسط العام	
٢٥,٠٩		T	
٠,٠٠٠		مستوى الدلالة	

نلاحظ من الجدول (٥) أن المراجعين الداخليين أعطوا أكبر وزن للفقرة رقم (١٠) التي حصلت على متوسط قدره (٤,٨١) مما يدل بحسب رأيي أن المراجعين يواجهوا ضعف في وعي الإدارة ومسئولي المصرف تجاه دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر، وبالتالي فهم يرون أن هذا العامل هو أكثر العوامل تأثيراً على دور المراجع، يليه العامل رقم (٢) وهو دعم الإدارة لوظيفة المراجعة الداخلية .

نلاحظ أيضاً أن جميع فقرات هذا المجال حصلت على متوسط أكثر من (٤,١٥) وهو أقل متوسط في هذا المجال، وحصلت عليه الفقرة رقم (٦) التي تتحدث عن مدى ونطاق عمل المراجع الداخلي، مما يدل على أن جميع العوامل العشرة تؤثر من وجهة نظر المراجعين وبدرجة كبيرة على دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر.

حصلت هذه العوامل على متوسط إجمالي (٤,٤٥٦) وانحراف معياري (٠,١٨٣) وهو انحراف ضعيف مما يدل على تقارب وجهات نظر المراجعين تجاه فقرات المجال، ولاختبار الفرضية تم استخدام اختبار T عند مستوى ثقة (٩٥%)، وكانت قيمة T (٢٥,٠٩) ومستوى دلالة صفر مما يعني قبول الفرضية القائلة: (تؤثر العوامل التنظيمية للمراجع الداخلي على دوره تجاه إدارة المخاطر في المصارف).

المجال الثاني: يتضمن هذا المجال ٨ فقرات، وتمثل كل فقرة عامل من العوامل الشخصية للمراجع الداخلي وذلك بهدف قياس الفرضية الثانية التي تنص على أنه: (تؤثر العوامل الشخصية للمراجع الداخلي على دوره تجاه إدارة المخاطر في المصارف).

جدول رقم (٦)مدى تأثر قيام المراجع الداخلي بدوره في تقييم وإدارة مخاطر المصرف
بالعوامل الشخصية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	المستوى العلمي الذي حصل عليه المراجع.	٤,١٥	٠,٣٦
٢	الخبرة العملية بالمراجعة الداخلية.	٤,١٥	٠,٦٩
٣	المعرفة بعمليات وإجراءات المصرف الذي يعمل فيه.	٤,٤٩	٠,٥٠
٤	مستوى التدريب الفني للمراجع الداخلي.	٣,٨١	٠,٩٠
٥	التأهيل المستمر للمراجع الداخلي.	٤,٥١	٠,٥٠
٦	المعرفة بأساليب إدارة المخاطر وتقنياتها.	٣,٨٧	٠,٦٥
٧	المهارات التحليلية لدى المراجع الداخلي.	٣,٧٩	٠,٦٩
٨	بذل العناية المهنية عند أداء مهام المراجعة الداخلية.	٤,٠٢	٠,٧٧
المتوسط العام		٤,١٠	٠,٢٨
T		١٠,٩٤	
مستوى الدلالة		٠,٠٠٠	

نلاحظ من نتائج تحليل إجابات المستجيبين عن أثر العوامل الشخصية على دور المراجع تجاه إدارة المخاطر في المصرف: أن أكثر العوامل تأثيراً هو العامل رقم (٥)، وهو التأهيل المستمر للمراجع الداخلي، حيث حصل على أعلى متوسط، حيث كان المتوسط (٤,٥١) مما يدل على الحاجة الماسة لدى المراجعين الداخليين للتأهيل المستمر من خلال دورات متخصصة في مجال عملهم وما يستجد فيه، وجاء في المرتبة الثانية العامل رقم (٣) وهو: المعرفة بعمليات وإجراءات المصرف الذي يعمل فيه المراجع الداخلي، أما أقل العوامل تأثيراً من وجهة نظر المراجع الداخلي فكان العامل رقم (٧) والمتمثل في المهارات التحليلية لدى المراجع الداخلي، والذي حصل على متوسط قدره (٣,٧٩)، وهو ضمن الدرجة موافق، ومع أهمية هذا العامل من وجهة نظر الباحث، إلا أن المراجعين الداخليين عينة الدراسة يرونه أقل أهمية مقارنة بالعوامل الأخرى.

ومن خلال المتوسط العام لفقرات هذا المجال وهو (٤,١٠)، ونتيجة اختبار أ البالغة (١٠,٩٤) ومستوى الدلالة (٠,٠٠٠) نقبل الفرضية الثانية القائلة: - (تؤثر العوامل الشخصية للمراجع الداخلي على دوره تجاه إدارة المخاطر في المصارف).

المجال الثالث: يتضمن هذا المجال ٢٥ فقرة بهدف قياس الفرضية التي تنص على أنه :
لا يقوم المراجع الداخلي في المصارف اليمنية بدوره تجاه إدارة المخاطر وفقا لما
تقتضيه متطلبات مهنة المراجعة الداخلية.

جدول رقم (٧) مدى قيام المراجع الداخلي بدوره تجاه إدارة المخاطر

رقم الفقرة	الفرقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	إعداد خطة للمراجعة تحدد فيها مجالات المخاطر للمصرف.	٤,٠٠	٠,٥٩
٢	توافق الترتيبات المعمولة مع معايير العمل الحالية الخاصة بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكي.	٣,٦٦	٠,٧٦
٣	يقوم موظفو المراجعة الداخلية بجرد وعد النقد المتاح بالصندوق.	٣,٩٨	٠,٨٢
٤	التحقق من مدى فعالية انجاز الأهداف المخططة لإدارة المخاطر.	٤,٠٠	٠,٥٩
٥	تقوم بوضع خطط مراجعة تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال المراجعة الداخلية.	٣,٥١	٠,٥٠
٦	ترفض أي مسؤولية تنفيذية أمام الإدارة فيما يخص إدارة المخاطر.	٢,٥٣	٠,٧٥
٧	تقوم بالإبلاغ عن المخاطر بما يتفق مع أهداف المهمة.	٤,٤٩	٠,٧٧
٨	تقوم بتوجيه الانتباه إلى المخاطر الكبيرة .	٤,٣٢	٠,٧٥
٩	تقوم بتقييم احتمالات حدوث الاحتيال والغش.	٤,٣٢	٠,٧٥
١٠	التأكد من كفاءة إدارة المؤسسة للمخاطر.	٣,٦٦	٠,٤٨
١١	التأكد من موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.	٣,٩٨	٠,٥٧
١٢	التأكد من فعالية وكفاءة العمليات.	٤,٣٢	٠,٧٥
١٣	التأكد من الامتثال للقوانين والأنظمة والعقود.	٣,٩٨	٠,٨٢
١٤	التأكد من حماية الأصول.	٤,١٥	٠,٦٩
١٥	يعد المراجع الداخلي تقرير عن إدارة المخاطر ويرفعه لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة.	٣,٥١	٠,٧٧
١٦	التأكد من مراقبة وتقييم كفاية أنظمة إدارة المخاطر في المصرف.	٣,٥١	٠,٧٨
١٧	التأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات المعدة	٣,٩٨	٠,٨٢

		بواسطة تقوية نظام إدارة المخاطر في المصرف.	
٠.٧٠	٣.٨٣	التأكد من مدى استجابة الإدارة لتوصيات المراجع الخارجي لتقوية نظام إدارة المخاطر في المصرف.	١٨
٠.٧٠	٣.٨٣	التأكد من فاعلية أداء الموظفين في التعامل مع المخاطر.	١٩
٠.٤٧	٣.٦٨	التأكد من أن الإدارة لديها نظام معلومات كاف لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في المصرف.	٢٠
٠.٦٩	٣.٨٥	التأكد من أن الإدارة تستطيع الحصول على المعلومات الكافية لمراقبة رضا أو عدم رضا العملاء.	٢١
٠.٧٥	٣.٦٨	يناقش المراجع الداخلي فعالية إدارة المخاطر مع الإدارة بشكل دوري.	٢٢
٠.٥٩	٤.٠٠	يركز المراجع الداخلي على مراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المصرف.	٢٣
٠.٦٩	٣.٨٥	يساهم المراجع الداخلي بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر.	٢٤
٠.٥٠	٣.٥١	التعاون مع الإدارات الأخرى في وضع سقف للمخاطر.	٢٥
٠.٣٩	٣.٨٤	المتوسط العام	
١٠.٨٣		T	
٠.٠٠٠		مستوى الدلالة	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٧) أن أكبر متوسط بلغ (٤.٤٩) الذي حصلت عليه الفقرة رقم (٧)، المتعلقة بقيام المراجع بالإبلاغ عن المخاطر التي يلاحظها بما يتفق مع أهداف المهمة محل المراجعة، بينما حصلت الفقرتين (١٥) و (١٦) على متوسط (٣.٥١) وتتعلق الأولى بإعداد المراجع لتقرير عن إدارة المخاطر في المصرف إلى مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة إن وجدت، مما يعني أن المراجع يبلغ عن المخاطر إذا لاحظها كما هو في الفقرة (٧) لكن إعداد تقرير متكامل عن إدارة المخاطر جاءت قريب من المنطقة المحايدة وهو ما يعادل نسبة ٧٠٪ تقريبا، وهو نفس ما حصلت عليه الفقرة الخاصة بالتأكد من مراقبة وتقييم كفاية أنظمة إدارة المخاطر في المصرف.

بينما حصلت الفقرة رقم (٦) على أقل متوسط، بلغ (٢.٥٣) مما يعني أن المراجعين الداخليين يقبلوا أحيانا القيام بمهام تنفيذية فيما يخص إدارة المخاطر بناء على توجيهات إدارية، علما أن ذلك من الأمور التي لا يجب أن يقوم بها المراجع وفقا لما صدر عن معهد المراجعة الداخلية حسب ما سبق شرحه وهذا يخل بدوره تجاه إدارة المخاطر.

من إجابة الفقرة رقم (١) نلاحظ أن المراجعين يضعوا خطة للمراجعة الداخلية تؤخذ في الاعتبار مجالات مخاطر المصرف، حيث حصلت على متوسط (٤)، لكن من خلال الفقرة رقم (٢) نلاحظ أن ما يقوموا به من ترتيبات لا يتوافق كثيرا مع معايير المراجعة الصادر عن المعهد الأمريكي إلا بنسبة ٧٣٪ تقريبا، حيث حصلت على متوسط (٣,٦٦).

حصلت جميع فقرات هذه الفرضية على متوسط عام (٣,٨٤)، وهو ما يعادل نسبة ٧٧٪ تقريبا، ويأتي في أدنى منطقة الموافق، مما يعني ضعف في موافقة المراجعين ولكن بدرجة غير كبيرة، ومن خلال نتيجة اختبار أ البالغة (١٠,٨٢) ومستوى المعنوية (٠,٠٠٠) نرفض الفرضية القائلة: - (لا يقوم المراجع الداخلي في المصارف اليمنية بدوره تجاه إدارة المخاطر وفقا لما تقتضيه متطلبات مهنة المراجعة الداخلية). ونقبل الفرضية البديلة وهي أن المراجعين الداخليين يرون أنهم يقوموا بدورهم تجاه إدارة المخاطر وفقا لما تتطلبه المهنة.

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الاستنتاجات

من خلال استعراض نتائج تحليل بيانات الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات يمكن استنتاج الآتي: -

- ١ - إن العوامل التنظيمية أكثر تأثيرا على دور المراجع تجاه إدارة المخاطر - من وجهة نظر المراجعين الداخليين - حيث حصلت كلها على متوسطات تفوق المتوسط العام الذي حصلت عليه العوامل الشخصية للمراجع.
- ٢ - إن أكثر العوامل التنظيمية تأثيرا هي المتعلقة بإدارة المصرف سواء كان واعي الإدارة بدور المراجع الداخلي، أو دعم الإدارة لتوظيف المراجعة الداخلية.
- ٣ - إن أكثر العوامل الشخصية تأثيرا على دور المراجع هو التأهيل المستمر للمراجع الداخلي، مما يعني حاجة المراجعين للتأهيل المستمر، وحضور دورات عن كل المستجدات التي تضاف إلى مهامهم ويتطلب قيامهم بها، أو المعايير الجديدة التي يتطلب الالتزام بها.

- ٤ - إن هناك جوانب قصور في دور المراجع الخارجي تجاه إدارة المخاطر، حيث حصلت إحدى الفقرات على أقل من المحايد (٣)، بينما لم يتجاوز معظم الفقرات متوسطاتها درجة الموافق (٤).
- ٥ - من خلال استعراضنا للأوزان التي حصلت عليها فقرات دور المراجع الداخلي نستنتج أن هناك ضعف في فهم المراجعين لدورهم تجاه إدارة المخاطر، وقبولهم أحيانا لمسئوليات تنفيذية متعلقة بإدارة المخاطر.
- ٦ - هناك ضعف في إدراك المدراء لمسؤولية المراجع الداخلي الخاصة بإدارة المخاطر، وهذا تم استنتاجه من حصول هذا العامل على اهتمام المراجعين بشكل كبير، وكذلك تكليف المدراء للمراجعين أحيانا بمسؤوليات تنفيذية.
- ٧ - عدم وجود برامج تدريبية مستمرة ومتنوعة لكل من المراجعين، وأعضاء مجلس الإدارة الأمر الذي يؤدي إلى عدم فهم البعض منهم لدورهم في إدارة المخاطر، وقدرتهم على انجاز الأعمال الموكلة إليهم بكفاءة.
- ٨ - أهمية وظيفة المراجعة الداخلية ودورها باعتبارها وظيفة سائدة للإدارة.

ثانياً : التوصيات

- لتحسين دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر نوصي بالآتي: -
 - ١ - على الدولة إنشاء معهد لتأهيل المراجعين الداخليين، يمنح شهادات معتمدة بذلك، ويعطي دورات تدريبية للمراجعين المؤهلين، لضمان التأهيل المستمر.
 - ٢ - على الجامعات والمعاهد المتخصصة عقد الندوات والمؤتمرات والدراسات الخاصة بالمراجعة الداخلية .
 - ٣ - على البنك المركزي تدعيم استقلالية مراجعي الحسابات الداخليين في المصارف من بعض التأثيرات عن طريق إجراءات التعيين وتحديد الأجور.
 - ٤ - على المصارف عقد دورات تدريبية دورية لجميع المستويات الإدارية لتعريفهم بأهداف المصرف والنظم والقوانين التي تحكمه، وصلاحيات الوحدات الإدارية المختلفة ومسئولياتهم وأهمية المراجعة الداخلية لنجاحهم في أداء مهامهم.
 - ٥ - يجب وجود علاقة شراكة بين المراجع الداخلي وإدارات المصرف، والعمل كفريق بالشكل الذي يضمن التعاون الفعال بينهم.

- ٦ - على إدارة المصارف والمراجعين الداخليين الالتزام بالمعايير الدولية فيما يختص بوظيفة المراجعة الداخلية بما يعزز مساهمتها في متابعة وتقييم وتحليل المخاطر.
- ٧ - على الجهات ذات العلاقة نشر الوعي بأهمية المراجعة الداخلية بين أصحاب الأعمال والمسؤولين في القطاع المصرفي .
- ٨ - على وزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي إلزام جميع المصارف بتكوين لجان المراجعة الداخلية إلى جانب إدارة للمراجعة الداخلية.
- ٩ - على وزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي إلزام جميع المصارف بتكوين إدارة مستقلة ووضع سياسة واضحة لإدارة المخاطر .

المراجع العربية:

- ١) الجوهر. كريمة، والعقدة . صالح، إعادة هندسة المراجعة الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر، جامعة العلوم التطبيقية، ٢٠٠٧م.
- ٢) الراوي. خالد وهيب، إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، ١٩٩٩م،
- ٣) الدهون. إبراهيم رباح، " دور المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠١١.
- ٤) جمعة، أحمد حلمي. والبرغوثي، سمير، " دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية دراسة ميدانية" بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، المحور الثامن، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ٢٠٠٧/٤/١٨م.
- ٥) خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦م.
- ٦) خليل، عطا الله وارد، " الدور المتوقع للمراجع الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية "، المؤتمر العربي الأول حول المراجعة الداخلي في إطار الحوكمة المؤسسي، القاهرة - مصر، سبتمبر ٢٠٠٥م، ص ٢٤٤ - ٢٥١
- ٧) رضوان، إيهاب ديب، " أثر المراجعة الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير المراجعة الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠١٢م.
- ٨) زياد رمضان، الإدارة المالية في الشركات المساهمة، دار صفاء للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- ٩) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧م.

المراجع الأجنبية:

- 1) Anderson, Urton, CH. 4 "Assurance and Consulting Services".2003
- 2) Bou-Raad, G.: "Internal auditors and value-added approach: the new business regime", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 15, No. 4, 2000, pp.182-186.
- 3) IIA , Avison for the future , **Professional Practices framework for Internal Auditing** , Altamonte Springs , IIA , 1999a.
- 4) International Federation of Accountants (IFAC). **handbook of international standards on auditing and quality control**, 2009 edition. P 39.
- 5) Institute of Internal Auditors IIA, " **Definition of Internal Auditing**", Issued: October 1, 2008, REV: January 1, 2009 . <http://www.theiia.org> .
- 6) Nagy, L.. and Cenker, W. An assessment of the newly defined internal audit function, **Managerial Auditing Journal**. Bradford: Vol.17, Iss. 3, 2002.
- 7) Parkinson, M.: "Presenter at the Institute of Internal Auditors Educators Symposium", Sydney Australia, 20 October 1999.
- 8) Ratliff, R.L. and Redding, K.F,"**Introduction to Auditing: Logic, Principles, and Techniques**", The Institute of Internal Auditors, Florida, 2002.
- 9) RSM Astute Consulting." **Internal Audit and Risk Management**". 2008.
- 10) Simmons, M. R.: "COSO Based Auditing", **Internal Auditor**, Vol. 54, December 1997, pp. 68-73.
- 11) The Institute Of Internal Auditors, «**International Standards For Professional Practice Of Internal Auditing**», USA, 2008.
- 12) The Institute of Internal Auditors Research Foundation (IIARF), **Internal Auditing's Role in Risk Management**, Maitland Avenue, Altamonte Springs, Florida, 2011.

- 13) The Institute Of Internal Auditors, « **IIA Position Paper: The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management** », USA: January 2009.
- 14) The Institute of Internal Auditors UK and Ireland. " **The Role of Internal Auditors in Risk Management**" . 2004
- 15) The Institute Of Risk Management, « **A Risk Management Standards**», London.
- 16) Uma Sekaran, **Research Methods for Business**, Second Edition, John Wiley and Sons, New York, 1992.
- 17) William R .Kinney. Jr, **Auditing Risk Assessment and Risk Management Processes**, The Institute of Internal Auditors Research Foundation copyright by IIA, 2003 .

مواقع إنترنت

- 1) http://www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Annl_rep2011_ar.pdf
- 2) www.theiia.org.

